العدالة عند أهل الرواية

إعداد

د. عبد الرحمن بن عبد الكريم الزيد

المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث بالرحمة والهدى ودين الحق وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه واتبع سنته إلى يوم الدين وبعد :

فلقد تركنا رسولنا الكريم ﷺ على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك هذه السنة النبوية كسفينة نوح من تمسك بها أفلح ومن واجبنا المحافظة عليها وتبليغها وهذا ما قام به كاملا سلفنا من المحدثين واعتنوا ببيان أحوال نقلة السنة من عدالة وضدها وفي هذا البحث سأطرق لهذا الجانب المهم وهو العدالة وما يتعلق بها من شروط وأسباب وضبط وغير ذلك واسم البحث " العدالة عند أهل الرواية "

أسأل الله أن ينفع به وأن يرزقنا الإخلاص والصواب
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه
وقد قسمت البحث كالآتي :

أولا : تعريف العدالة من حيث اللغة والاصطلاح

ثانيا : ذكر شروط العدالة المتفق عليها

ثالثا : اشتراط الأئمة للعدالة لقبول الرواية

رابعا : هل الأصل في الراوي العدالة ، فتقبل روايته أو ترد ؟

خامسا : بم تثبت العدالة للراوي عند المحدثين؟

سادسا : حكم تعديل المبهم

سابعا : ملازمة العدالة للضبط في مسأله قبول رواية الراوي

ثامنا : كيف يعرف ضبط الراوي

تعريف العدالة:

العدالة لغة : مصدر عدل بضم الدال . تقول عدل زيد عدالة و العدل ضد الجور وفي اللسان العدالة: ما قام في النفوس أنه مستقيم يقال : فلان من أهل العدالة أي من أهل العدل وهو الحكم بالحق ^(١) وفي المصباح المنير العدل : المرضي الذي يقنع به. ^(٢)

وقال ابن الأثير : التعديل وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به. ^(٣)

والعدالة في اصطلاح أهل الحديث:

ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى و المروءة . ^(٤)

والمملكة :أي الصفة الراسخة . والتقوى امتثال الأوامر واجتناب النواهي وليس المقصود من العدل أن يكون بريئاً من كل ذنب ، وإنما المراد أن يكون الغالب عليه التدين ، والتحري في فعل الطاعات و المروءة سيأتي تفصيلها.

شروط العدالة:-

١-الإسلام . فيشترط في الراوي أن يكون مسلماً بالإجماع لقوله تعالى "ممن ترضون من الشهداء " البقرة (٢٨٢) وغير المسلم غير رضي. وقد اشترط الأئمة هذا في الأداء دون التحمل حيث قبلوا أحاديث الصحابة التي تحملوها قبل إسلامهم كما في البخاري حديث جبير بن مطعم " أن النبي ﷺ قرأ بالطور في المغرب " ^(٥) فإن هذا سمعه جبير قبل إسلامه ^(٦)

٢- البلوغ ويكون بعلاماته المعروفة و اشترط البلوغ لأنه مناط تحمل المسؤولية و التزام الواجبات و ترك المحظورات و اشتراطه هو الذي عليه الجمهور وقد قبل بعضهم رواية الصبي المميز الموثوق به ولكن هذا القول وصفه النووي بالشذوذ و النووي حكى عن الجمهور قبول أخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة بخلاف ما طريقه النقل كالإفتاء ورواية الأخبار و نحوها والذي عليه المحدثون قبول تحمل

الطفل المميز . إذا بلغ ما تحمله بعد البلوغ و كان من أهل العدالة و استدلوا على ذلك بإجماع الصحابة على قبول أحاديث ابن عباس و ابن الزبير و النعمان بن بشير رضي الله عنهم وغيرهم من غير فرق بين ما تحمله قبل البلوغ أو بعده . وقال ابن حجر في الفتح : وقبل الجمهور أخبارهم إذا انضمت إليها قرينة^(٣) ويظهر أنه يعني بذلك الأداء قبل البلوغ

٣-العقل . فلا يكون الراوي مجنوناً أو مخبولاً أو ضعيف العقل لأن ذلك يمنع من الضبط و ينافي العدالة

٤-السلامة من خوارم المروءة وهي كما قيل: اجتناب ما يذم عرفاً . أو التخلق بخلق أمثاله و ومن الأقوال في المروءة ما ورد عن علي رضي الله عنه أنه قال :من عامل الناس يظلمهم و حدثهم فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخلفهم فهو من كملت مروءته و ظهرت عدالته ووجبت أخوته و حرمت غيبته.^(٤) فالمعنى أنها: كل ما يحيط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح وقال الشافعي رحمة الله : أركان المروءة أربعة : حسن الخلق والسخاء و التواضع و النسك وقال الملا علي القارئ : قيل المروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه من لبسه و مشيه وحركاته و تجنب ما لا يليق كالبول في الطريق وصحبة الأراذل و اللعب بالحمام و أمثال ذلك و مجملها الاحتراز عما يذم عرفاً^(٥) وليس المراد بالعرف هنا سيرة مطلق الناس بل الذين يقتدي بهم .

وذكر الماوردي أن الذي تجنبه شرط في العدالة : ما سخف من الكلام المؤذي وما قبح من الفعل الذي يلهو به . وقال الزنجاني في شرح الوجيز : المروءة يرجع فيها إلى العرف فلا تتعلق بمجرد الشرع و تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان فكم من بلد جرت عادة أهلها بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعدّ خرقاً للمرأة و في الجملة رعاية مناهج الشرع و آدابه والاقتداء بالسلف الصالح أمر و اجب الرعاية.^(٤)

و قد نازع بعض العلماء في اشتراط السلامة من خوارم المروءة حتى أن الخطيب البغدادي ذكر أنه لم يشترطها الإمام الشافعي و أصحابه لكنه قول مروود فقد سبق قول الشافعي فيها وقد ورد عن مالك وغيره اشتراطها قال البقاعي في النكت الوفية : ولم يختلف قول مالك و أصحابه في اشتراط المروءة في العدالة مطلقاً^(٥)

٥ - من شروط العدالة سلامه من الفسق بإرتكاب كبيره من الكبائر أو إصرار علي صغيره أو علي مباح يخل بالمروءة وهي كمال النفس بالترفع عن الدنيا وما يشين عند الناس ويوجب ذمهم واحتقارهم في العرف قال الشافعي رحمه الله تعالى ،، ولكن العدل من اجتنب الكبائر وكانت محاسنه اكثر من مساوئه^(١)

اشتراط الأئمة للعدالة في الرواية

المعنيون بهذا العلم وإن اختلفت طرائقهم و مناهجهم في تعداد الصفات التي في الراوي الذي يقبل خبره، إلا أنهم يتفقون على شرط العدالة وقد فصل الإمام الشافعي هذه الصفات في كتابه الرسالة قال : لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها:-

- أن يكون من حدث به ثقة في دينه
- معروفاً بالصدق في حديثه.
- عاقلاً لما يحدث به
- عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ.
- أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه
- حافظاً إن حدث من حفظه
- حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه
- إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم
- بريئاً من أن يكون مدلساً^(١)

والثقة في الدين هي العدالة

وجمع الحافظ ابن الصلاح هذه الخصال في كتابه علوم الحديث فقال : أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق و خوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه و أن كان يحدث بالمعنى اشتراط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني .^(٢) ثم وضع هذا ابن الصلاح بمسائل ذكرها في كتابه .

وقال أبو عبد الله الحاكم — رحمه الله — : أصل عدالة المحدث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته .^(٣) وسئل ابن المبارك عن العدل فقال : من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ، ولا يشرب هذا الشراب ، ولا تكون في دينه خربة^(٤) ، ولا يكذب ، ولا يكون في عقله شيء .^(٥)

قال يزيد بن هارون : لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته^(١) ويقدم في عدالة الراوي الفسق ، وهو بالقول والعمل — كالزنا وشرب الخمر والعياذ بالله — ومن تلبس به لا تقبل روايته مطلقاً ، ولا يوثق . قال الإمام مالك : لا يؤخذ العلم من أربعة ، وخذوا ممن سوى ذلك : لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ، ولا من شيخ له عبادة وفضل ، إذ كان لا يعرف ما يحدث^(٢) .

وقال أبو حاتم بن حبان : ومن المجروحين المعلن بالفسق والسفه وإن كان صدوقاً غي روايته ، ؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً ، والعدل لا يكون مجروحاً ، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه ، وإن صدق في شيء بعينه في حاله من الأحوال إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل ، فحينئذ يحتج به بخبره .^(٣)

وقال أيضاً : لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح استحق الترك ، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة^(٤).

وقال الحافظ الذهبي : ما كل أحد فيه بدعة أو هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً^(٥)

وقال سعيد بن المسيب : ليس من شريف ولا من عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب ولا بد ، ولكن من الناس لا تذكر عيوبه ؛ من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله .^(٦)

وقال الإمام الشافعي : لا أعلم أحداً أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا عليه السلام ، ولا عصى الله فلم يخلطها بطاعة ، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل ، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح^(٧)

ومن كلامهم يظهر أن من وقع في المعصية وهو متأول فلا يجرح في عدالته ؛ لأن وقوعه في الحرم ليس من قبيل العناد واتباع الشهوات ، بل بسبب خطئه في الاجتهاد . قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . لو كان العدل من لا ذنب لم نجد عدلاً ، ولو كان كل مذنّب عدلاً ، لم نجد مجروحاً ، ولكن العدل من اجتنب الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه . وليس معني العدالة الخروج من كل الشبه ، محاسبه النفس في كل لحظة ونحو ذلك من التشديدات ، وإلا لتعطلت المصالح والاحكام لعدم وجود من سلم من جميع المعاصي وهذا هو الراجح في المسألة ويتفق مع ما ذهب إليه العلماء في هذا المجال.

قال أبو حاتم الرازي : جارية أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسميت له عدداً منهم فقال : هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم^(٨)

مسألة: هل الأصل في الراوي العدالة فيقبل أو الرد؟

من أهل العلم من قال بأن الأصل في المسلم العدالة وهو مروى عن أبي حنيفة^(٩) ووسايتي عن ابن حبان و قال به من المتأخرين ابن الوزير اليميني مستدلين بقوله تعالى "إن جاءكم فاسق بنبأ" الحجرات (آية: ٦) فمفهومها أن غير المعلوم

فسقه يقبل خبره واستدلوا بحديث " كل مولود يولد على الفطرة " وبحديث الأعرابي الذي قبل النبي ﷺ شهادته على رؤية الهلال بمجرد إسلامه ^(١) وهذا مذهب فيه اتساع غير مَرَضِي، إذ أن الحكم بالإسلام والعدالة الظاهرة شيء، والحكم بالعدالة في الرواية شيء آخر ، فهذا خاص ، والأول عام ، ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص

والقول الثاني : أن الأصل في الراوي الرد حتى تثبت عدالته، وهو مذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد

ونقل الصنعاني أدلة هذا القول فمنها قوله تعالى (وقليل من عبادي الشكور) (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)

قلت (الصنعاني) : ولا يخفى أنه غير صحيح إذ المراد من الآيات أن المؤمنين قليل بالنسبة إلى المسلمين الذين ليسوا بعدول وكذلك التفريع عليه بأنه يحمل الفرد المجهول على الأعم الأغلب وهو أنه يحمل المسلم المجهول العدالة على الفسق غير صحيح لأنه ليس لنا أن تفسق مسلماً مجهول العدالة لأجل أن الأغلب الفسق لأن هذا تفسيق بغير دليل من نص أو قياس مع قولهم لا تفسيق إلا بقاطع بل نقول يبقى المسلم المجهول العدالة على الاحتمال لا ترد خبره حكماً بفسقه ولا نقبله حكماً بعدالته بل يبقى على الاحتمال حتى يبحث عنه ويتبين أي الأمرين يتصف به وينبغي أن يكون هذا مراد من يقول بأن الأصل الفسق والقول إن الأصل العدالة يقتضي أنه لا يحتاج إلى تعديل لأنه لا حاجة إليه إذ كون ذلك هو الأصل كاف ^(٢).

بم تثبت العدالة ؟

هناك أمور اتفق أهل العلم على أنه تثبت بها عدالة الراوي وأمور اختص بذكرها بعض الحديثين وأمور مختلف فيها وسأنقل في كل نوع ما يتعلق به أولاً: ثبوت الصحبة وعدالة الصحابة باتفاق أهل السنة والجماعة أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم ويترتب على هذا " أنهم لا يتعمدون الكذب على

رسول الله لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسمو الأخلاق والترف عن سفاسف الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ومما ينبغي أن يعلم أن الذين قارفوا إثماً ثم حذوا - كان ذلك كفارة لهم - وتابوا وحسنت توبتهم ، وهم في نفس الوقت قلة نادرة جداً ؛ لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوף المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم ، وجانبوا المآثم ، والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر منها وما بطن ، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا " (١) ويؤكد ما سبق الإمام الأبياري (٢) بقوله : "وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية عليهم ، وإنما المراد : قبول روايتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، إلا أن يثبت ارتكاب قاذح ، ولم يثبت ذلك والله الحمد ! فنحن على الأصل ، حتى يثبت خلافه ذلك كما جاء صريحاً في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة في النص علي عدالتهم (٣) ثانياً: الاستفاضة و الشهرة كالسفيانين و الزهري و مالك وإسحاق و أبي عبيد وغيرهم من الأئمة هذا فلا يُقبل التجريح فيمن كان كذلك إلا إذا كان مفسراً، ومن المعلوم أن من استفاضت عدالته في الرواية، وحُمِدَ عند الأئمة، وكان له قَدَمٌ صِدْق في نصره الدين؛ فالجرح الحمل فيه يكون مردوداً، وكثيراً ما يكون من باب كلام الأقران في بعضهم، أو بسبب كلام لا يصح عن المتكلم فيه ، أو له فيه تأويل صحيح، أو نحو ذلك مما يُدافع به عن العلماء.

ثالثاً: - تنصيب عدلين . كالشهادة وقد قال الله "و أشهد ذوي عدل منكم" (الطلاق ٢) وأيضاً تزكية الشاهد لا بد فيها من اثنين و هذا القول حكاة القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء و ذهب أبو عبيد إلى أنه لا بد من ثلاثة لحديث قبيصة فيمن تحل له المسألة و فيه : حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجى . فيشهدون له" رواه مسلم (١) لكن المعتمد الأول فيمن لا جرح فيه وكان المعدل من الأئمة المعتدلين

رابعاً: - إذا نصَّ على عدالته واحد وهذا القول ذكره الخطيب عن بعض العلماء و اختاره وقال ابن الصلاح : وهو الصحيح

وذكر هؤلاء أن الراوي بخلاف الشاهد لضيق الأمر في الحقوق الخاصة التي هي محل الأغراض بخلاف الرواية فالغالب على الناس مهابة الكذب على رسول الله ﷺ وقد تقدم أن قول أكثر الفقهاء أنه لا بد من أثني . وابن حجر رحمه الله رجح الاكتفاء بالواحد وجرى عليه في كتبه فيقبل هذا التعديل: سواء كانت التزكية من تلميذ المزكي أو من غيره ، شريطة أن يكون التلميذ أهلاً لذلك ، ولم تقع منه محاباة في التعديل لشيخه، وهذا هو الأصل؛ لكونه عدلاً، خلافاً لمن رد تزكية التلميذ بناء على احتمال المحاباة للشيخ ، وهذا قول مردود؛ إذ لو أن التلميذ حابي لشيخه، وعدله - وهو يعلم عنه خلاف ذلك - لسقطت عدالة التلميذ في هذا الموضوع، والفرض أنه عدلٌ رضا.

خامساً- يرى الإمام الحافظ ابن عبد البر أن كل حامل علم معروف العناية به ، فهو عدلٌ محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه و يستدل لذلك بحديث " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين و انتحال المبطلين و تأويل الجاهلين " رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح و العقيلي وابن عدي في الكامل في المقدمة من عدة طرق و البيهقي و البزار و الخطيب في شرف أصحاب الحديث وابن عبد البر في التمهيد^(٢) ووافق ابن عبد البر على قوله هذا ابن المواق و يقول ابن سيد الناس : لست أراه إلا مرضياً وبميل إليه ابن الوزير.

لكن جماهير العلماء على مخالفة هذا القول و تضعيفه لأمر:-

الأول: أن الحديث على كثرة طرقه ضعيف فهو معضل لأنه من رواية معان بن رفاعه عن إبراهيم العذري عن النبي ﷺ و إبراهيم لم يدرك النبي ﷺ وفي بعض الروايات قال حدثنا الثقة من أصحابنا ... و إبراهيم لا يعرف في شي من العلم إلا هذا و معان بن رفاعه تكلم فيه وهذا أشهر طرقه وبقية الطرق له ضعيفة قال العراقي : وقد روى هذا الحديث متصلاً من رواية جماعة من الصحابة على بن أبي طالب وابن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر بن .

^(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة رقم ١٠٤٤/١٠٩ وأبو داود والسنه تاب

الزكاة رقم ١٦٤٠ وابن خزيمة في صحيحه ٤/٦٥ رقم ٢٣٦٠ وابن حبان

في الإحسان ٨/٨٥/٨٦ رقم ٣٢٩١

(٢) الجرح والتعديل (١٧٢/٢) الضعفاء للعقيلي (١٠/١) الكامل لابن عدي في المقدمة والبيهقي (٢٠٧/١٠) من طريق ابراهيم العذري وله طرق اخري واهية والحديث صححه الشيخ سليم الهلالي في كتاب مستقل وجمع طرقه ودرس اسانيده وانتهي الي صحه الحديث في كتابة هذا وهو كتاب كبير سمرة وأبي أمامة وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور والله أعلم(1)

وقال النووي في التقریب : لا يثبت، و قال ابن عبد البر نفسه : أسانيده كلها مضطربة غير مستقيمة . وقال الدار قطني : لا يصح مرفوعاً وقال ابن حجر: أورده ابن عدي من طرق كثير رسمها ضعيفة وحكم على بعضها بالوضع(2)

ومن أهل العلم من يقويه قال ابن الوزير: فالقوي صحة الحديث كما ذهب إلى ذلك: إمام أهل الحديث أحمد بن حنبل، والعلامة الحافظ أبو عمر بن عبد البر، روى تصحيحه عن أحمد بن حنبل غير واحد وابن التّحوي في (البدر المنير) والزّين ابن العراقي في (التبصرة) وقال: ذكر الخلال في (كتاب العلل) أن أحمد سئل عنه فقليل له: كأنه كلام موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح، فقليل له: ممن سمعته؟ قال: من غير واحد قلت: الظاهر صحته أو حسنه، فإنّما علّل بالإرسال، والاختلاف في معان بن رفاعه.(3)

الثاني : على فرض صحته كما نقل الخطيب عن أحمد أو حسنه مع الغرابة كما نقل عن العلائي فإنما يصح الاستدلال به لو كان خيراً و لا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل ولا ثقة كما أنه ورد الحديث بلفظ الأمر كما عند ابن أبي حاتم (ليحمل) فيكون أمراً للثقات أن يحملوا هذا العلم .

الثالث أن ابن عبد البر نفسه قال : " حتى يتبين جرحه " فدل على أنه ليس كل من عرف بحمل العلم عدلاً كما يدل على أن هذا الحديث إن صح محمول على الأمر

ثم لو لم ترد رواية ابن أبي حاتم فلا مانع من أن يكون خبر بمعنى الأمر كحديث ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان.

ومن أهل العلم من حمل الحديث على الخبر و أن المقصود به الغالب كالنوي رحمه الله تعالى حيث يقول في أول كتابه " تهذيب الأسماء و اللغات " : هذا إخبار منه صلى الله عليه و سلم لصيانة العلم وحفظه و أن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه و ينفون عنه التحريف فلا يضيع يقول : و هكذا وقع والله الحمد وهذا من أعلام النبوة ولا يضير مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئاً من العلم فإن الحديث هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف منه شيئاً . ا هـ

على أنه يمكن أن يقال : أن ما يعرفه الفاسق ليس بعلم حقيقة لعدم عملهم به . قال الإمام الشافعي : ولا العلم إلا مع التقى ***** ولا العقل ولا مع الأدب . يقول الحافظ العراقي في هذه المسألة (١)

ولا بن عبد البر كل من عني ***** بحمله العلم ولم يوهن فإنه عدل بقول المصطفى ***** يحمل هذا العلم لكن خولفاً

وكما أشرنا في التعديل نشير إلى مسألة في الجرح وهي هل يثبت الجرح بخبر واحد أو لابد من العدد و الخلاف في هذا كالاخلاف في التعديل . قال ابن الصلاح :. الصحيح أن يثبت بجرح بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه، وهذا بخلاف الشهادات. وهذا هو المتفق عليه بين العلماء سادساً:- مذهب ابن حبان في العدالة وهو أوسع من مذهب ابن عبد البر. وهو أن العدل من لم يعرف بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم (٢)

وبهذا المذهب وثق ابن حبان و ذكر في كتابة كثيراً من المجاهيل و المستورين الذين جهلهم غيره . وقد خالفه جمهور المحدثين في ذلك وردوا عليه وكثيراً ما تجد من قال عنه ابن حجر أو الذهبي: مجهول أو لا يعرف أو مستور أو مقبول وتجد ابن حبان ذكره في كتابه الثقات . لكن ليس معنى هذا أن كل من تفرد بتوثيقه ابن حبان فهو مجهول بل الأمر فيه تفصيل كما ذكر المعلمي في التنكيل وهو أن توثيق ابن حبان على درجات هي :

- أن يصرح به كأن يقول : كان متقناً مستقيماً الحديث أو نحو ذلك . فهذه قال المعلمي لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة.

- أن يكون من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم و هذه قريبة من الأولى

- أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف على أحاديث كثيرة له " مقبولة "

- أن يظهر من سياق كلامه أنه عرف الرجل معرفة جيدة وهذه " صالحة "

- مادون ذلك قال : وهذه لا يؤمن فيها الخلل^(٣)

وعلي كل حال فهذا مذهب خاص بابن حبان نازعه فيه البعض ووافق البعض

سابعاً-وما قيل أنه تثبت فيه العدالة وفيه اختلاف إذا روى عنه عدل وسكت عنه فهذا فيه ثلاثة أقوال :

الأول : قيل هو تعديل له والدليل أنه لو علم فيه جرحاً لذكره ولو لم يذكره

كان غاشاً وهذا القول قال به علماء الحنفية وعند أحمد والشافعي رواية وقيد بعضهم بالقرون الثلاثة.

وهذا القول مرجوح فقد رده الخطيب ورد على استدلاله وقال : إن الراوي

العدل قد لا يعلم عدالة فيمن يروي عنه ولا جرح.^(١)

ومما يرد عليه أن بعض المحدثين يروي عن رواة وهم ضعفاء و سيأتي أمثلة

كذلك قد يروون عنهم من باب المعرفة لبيان ضعفهم من ناحية أو لانه ثقة عنده

من ناحية أخرى وهذا موجود عند كثير من الأئمة الكبار كما سيأتي عن الثوري

القول الثاني :- وهو قول أكثر المحدثين وغيرهم أن رواية العدل عن الراوي لا

تعد تعديلاً له واستدلوا : بأنه يجوز أن يروي عن من لا تعرف عدالته إما بقصد

الكشف عن رواية أو غير ذلك ، وقد ثبت عن كثير من الأئمة الرواية عن بعض

الضعفاء يقول الشعبي: حدثنا الحارث و أشهد بالله أنه كان كذاباً^(٢) قال ابن

رجب : رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه فإن كثيراً من الثقات روى عن

الضعفاء كسفيان الثوري و شعبة وغيرهما و كان شعبة يقول :- لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير . و قال يحيى القطان: لو لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت عن خمسة أو نحو ذلك و ذكر العقيلي بإسناد له عن الثوري قال: إني لأروى الحديث على ثلاثة أوجه أسمع الحديث من الرجل اتخذه دنيأً و أسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه و أسمع الحديث من الرجل لا أبالي بحديثه و أحب معرفته . وقد ترجم البيهقي في المدخل على هذه المسألة : لا نستدل بمعرفة من حدثنا على صدق من فوقه

وإذا كان العدل تفرد عنه فكثيرون يطلقون على من لم يرو عنه إلا راو واحد ولم تعرف حاله "مجهول العين" فهو عرفت ذاته و ذكر اسمه .. لكن لكونه مقلاً لم يكثر الأخذ عنه فلم يرو عنه إلا راو واحد سمي مجهول العين و تسميته مجهول العين اصطلاح و إلا فعينه معروفة . وهذا النوع من الرواة يعرف بالوحدان وقد صنف فيه الإمام مسلم كتاب " المنفردات و الواحدان "

٤١٣

العدد ٢٩

من الأمثلة عليه جبار الطائي و سعيد بن ذي حدان و قيس بن كركم فهؤلاء لم يرو عنهم سوى أبي إسحاق السبيعي ، و مثل جري بن كليب السدوسي لم يرو عنه إلا قتادة و عبد الله بن سعد التميمي لم يرو عنه إلا بكير به الأشج وهذا الصنف على قول الأكثر (الجمهور) حكمه الرد مطلقاً و ظاهر كلام ابن كثير الاتفاق عليه ، وقد حكى الإجماع في الرد السبكي وقال ابن المواق : لا خلاف نعلمه بين أئمة الحديث في رد رواية المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد و إنما يحكى الخلاف فيه عن الحنفية .

القول الثالث :- التفصيل فإن علم أنه لا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عنه تعديلاً له و إلا فلا وهذا القول اختاره الأصوليون كالآمدي و ابن الحاجب و ذهب إليه جمع من المحدثين و إليه ميل الشيخين ^(١) و ابن خزيمة و الحاكم . قال ابن رجب: والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل ، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي . ^(٢)

ولنتأمل هذا النص : قال يعقوب بن أبي شيبة : قلت ليحيى بن معين : متى يكون الرجل معروفاً إذا روى عنكم ؟ قال : إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول . قلت : فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ قال : هؤلاء يروون عن المجهولين ^(٣) .

علّق ابن رجب رحمه الله في شرح العلل على هذا - وابن رجب رحمه الله من أمثل من يتتبع طريقة المتقدمين - قال : وهذا تفصيل حسن وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون ، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه .

وابن المديني اشترط أكثر من ذلك ، فإنه يقول فيمن يروي عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم فقال : إنه مجهول . ويقول فيمن يروي عن شعبة وحده إنه مجهول . وقال فيمن يروي عنه ابن المبارك ووکیع وعاصم : هو معروف ... إلخ ^(٤) . والمعروف عند المحدثين تثبت لع العدالة عند بعضهم ؟

فمما تقدم مما نقله ابن رجب رحمه الله يتبين أنهم يرفعون الجهالة عن الرجل برواية واحد لكن يكون هذا الواحد من العلماء الثقات الكبار .

لكن منهج ابن المديني في هذا الباب فيه تشدد ، وقد لخص ابن رجب مذهبه بقوله : والظاهر أنه ينظر إلى اشتها الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك ، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه ^(٥) . وقريب من ابن المديني أيضاً أبو حاتم الرازي والإمام أحمد بن حنبل ، فقد نقل ابن رجب رحمه الله عنه أنه قال في إسحاق بن أسيد الخراساني : ليس بالمشهور ^(٦) . قال : مع أنه روى عنه جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء ، وكذا قال أحمد في حصين بن عبد الرحمن الحارثي : ليس يعرف ما روى عنه غير حجاج بن أرطاة وإسماعيل بن أبي خالد وروى عنه حديثاً واحداً وقال في عبد الرحمن بن وعلّة إنه مجهول مع أنه روى عنه جماعة ، ولكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء .

وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً ، وقال في خالد بن عمير : لا أحد روى عنه غير الأسود بن شيان ولكنه حسن الحديث . وقال مرة أخرى : حديثه عندي صحيح .

كذا قرر ابن رجب مذهب أبي حاتم وأحمد ثم علق على ذلك بقوله : وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات ^(٩) .

ويدل لهذا المعنى أيضاً سؤال ابن أبي حاتم لأبيه حيث قال : سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته ، وإن كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه ^(١٠) . في التوثيق

وسأل أبا زرعة أيضاً فقال : ((سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما تقوي حديثه فقال : أي لعمرى . قلت : الكلبي روى عنه الثوري ، قال : إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء ، وكان الكلبي يتكلم فيه ...)) ^(١١) . وبكلام قادح فاعتراض ابن أبي حاتم بالثوري يدل على أن الثقة الذي ترفع روايته الجهالة هو الثقة المتميز ، وأضاف أبو زرعة حيث لا يكون المرء متكلماً فيه .

فالخلاصة مما سبق مما نقلناه أن الراوي ترتفع عنه الجهالة إذا :

- روى عنه واحد من الأئمة الثقات الحفاظ بشرط أن لا يكون الراوي عنه

يروي عن المجهولين كما دل عليه كلام يحيى بن معين .

- وأن لا يكون معروفاً بالضعف كما عبر عنه أبو حاتم .

- أو لا يكون تكلم فيه العلماء كما عبر بذلك أبو زرعة .

وبعضهم كابن المديني لا يرفع عنه الجهالة ولو روى عنه أكثر من ثقة ، بل

يعتبر في ذلك اشتهاً حديثه بين العلماء كما سبق . لكن هنا سؤال وهو : ما

الذي يرتفع ؟ هل هو جهالة العين أو جهالة الحال ؟

ظاهر كلام أبي حاتم عندما قال : وإن كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه أنها

تقوي حاله ، والذي يظهر لي أن الذي تقوي حاله ويوثق من هذا النوع إذا كان

الراوي عنه من أهل التحري والتدقيق كمن صرح أنه لا يروي إلا عن ثقة أو نُص

أو اشتهر على أنه لا يروي إلا عن ثقة ، ولعل هذا هو مراد أبي حاتم . وقد سأل

أبو داود الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال : إذا روى يحيى - يعني ابن سعيد

القطان - أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه ؟ قال : يحتج

بحديثه ^(١٢) . وروى أيضاً في سؤالات أبي داود : سمعت أحمد قال : عثمان بن

غياث ثقة أو قال : لا بأس به ولكنه مرجئ ، حدث عنه يحيى ، ولم يكن يحدث إلا عن ثقة ^(١٣) . وفيه أيضاً سمعت أحمد قال : أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به ، كان عبد الرحمن - يعني ابن المهدي - يحدث عنه وكان لا يحدث إلا عن ثقة ^(١٤) .

قال ابن رجب : والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل . ثم نقل ابن رجب الروايات عن أحمد فيمن لا يروي إلا عن ثقة ، فذكر يحيى بن سعيد وابن مهدي وذكر منهم الإمام مالك حيث قال الإمام أحمد : ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة ، وكل من روى عنه مالك فهو ثقة .

وقول يحيى بن معين : لا تريد أن تسأل عن رجال مالك ، كل من حدث عنه ثقة إلا رجل أو رجلين ^(١٥) . وقال بشير بن عمر : سألت مالك بن أنس عن رجل ، فقال : هل رأيته في كتي ؟ قلت لا قال : لو كان ثقة لرأيته في كتي قال ابن هانئ : ما روى مالك عن أحد إلا هو ثقة . وقال أحمد : كان مالك أثبت الناس ولا تبال ألا تسأل عن رجل روى عنه مالك . ، وقد هاب العلماء أن يتكلموا في داود بن الحصين لأجل رواية مالك عنه " و لذا قال أبو حاتم : ليس بالقوي لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه و وثقة غيره و روى له البخاري لكن مع هذا فقد وجد أن مالكا روى عن بعض الضعفاء كعبد الكريم بن المخارق و شريك بن أبي نمر فيحمل قولهم على الأغلبية أو كما قال الذهبي : أن مالكا خفي عليه من حال شيوخه هؤلاء ما ظهر لغيره . و القاضي إسماعيل المالكي أعمل القاعدة في شيوخ مالك من أهل المدينة أما الغرباء فلا كعبد الكريم بن أبي المخارق وغيره

ومن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر غير ما سبق : الإمام أحمد ، وبقي ابن مخلد وحرير بن عثمان ، وسليمان بن حرب وشعبة ^(١٦) ، ومنهم ابن معين والبخاري ومسلم والنسائي وأبو زرعه وغيرهم .

وقد عمل بهذا الحافظ ابن حجر فقال في التهذيب في ترجمة أحمد بن نفيـل السكوني الكوفي : روى عن حفص بن غياث وعنه النسائي وقال : لا بأس به . وقال الذهبي : مجهول . قلت (الحافظ) : بل هو معروف ، يكفيه رواية النسائي

عنه ^(١٧) . فاعتبر رواية النسائي وحده كافية في رفع جهالة عينه ، ثم قوله : لا بأس به ترفع جهالة حاله . وخصوصاً أن الإمام النسائي كان من المتشددون في قبول الرواية

وقال في ترجمة أحمد بن يحيى الحراني : وقال الذهبي في الطبقات : أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف ، قلت : بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه ، وفي التعريف بحاله توثيقه له ^(١٨) . وهذا يدل على أن ابن حجر رحمه الله يرى زوال الجهالة برواية واحد من الأئمة مع تزكيته وأيد هذا ابن الوزير والصنعاني رحمه الله ^(١٩) ، ويوجد في التهذيب والميزان أدلة غير التي ذكرت .

وأنبه إلى أن الذهبي رحمه الله رغم ما سبق إلا أنه يتساهل في رواية المجهولين من كبار التابعين ، فقد قال في كتابه (ديوان الضعفاء) : وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فيتأني في رواية خبره ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريره وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف خبره لاسيما إذا انفرد به ^(٢٠) .

وهناك من أهل العلم من فصل فيمن روى عنه عدل وتفرد عنه تفصيلاً آخر فابن خزيمة قبل روايته إذا كان الراوي عنه مشهوراً وابن حبان قيده بأربعة شروط أن يكون الراوي عنه ثقة وأن يكون شيخه ثقة وأن لا يجرح بمعتبر وأن لا يأتي بمنكر

وقيده ابن عبد البر بأن يكون مشهوراً بغير العلم يعني بأمر آخر غير العلم كما اشتهر ملك بن دينار بالزهد وعمرو بن معد يكرب بالنجدة والشجاعة وقيده بعضهم بأن يزيه مع رواية الواحد أحد أئمة الجرح التعديل أو أخرج له من التزم الصحة كالبخاري وهذا اختاره ابن القطان وصححه ابن حجر وعليه يمشي تخريج الشيخين في صحيحهما لجماعة لم يرو عنهم إلا واحد منهم حصين بن محمد الأنصاري أخرج له ولم يرو عنه إلا الزهري وأخرج البخاري — (جارية أو جويرية بن قدامه) و انفرد عنه أبو حمزة نصر بن عمران الضبي ، و زيد بن رباح المدني لم يرو عنه إلا مالك وأخرج مسلم لجماعة كذلك منهم جابر

بن إسماعيل الحضرمي لم يرو عنه إلا ابن وهب و خباب المدني تفرد عنه عامر بن سعيد .

قال السخاوي : فإنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض أحد من أئمة الجرح و التعديل لأحد منه بالتجهيل نعم جهل أبو حاتم محمد بن الحكم المروزي أحد شيوخ البخاري ولكن نقول معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته منه ولو انفرد بها كافية في توثيقه فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضاً ولذا صرح ابن رشيد كما سيأتي بأنه لو عدله المنفرد عنه كفى وصححه شيخنا (يعني ابن حجر) أيضاً إذا كان متأهلاً لذلك على أن أبا حاتم يريد بالجهالة الحال بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفى مجهول وقد روى عنه جماعة.^(١)

وبالجملة فرواية إمام في مقام الاحتجاج به كافية في توثيقه و تعديله كما قال السخاوي.

وهناك من قيده بما سوى الصحابة لأن الصحابة كلهم عدول ونسب هذا القول ابن الوزير هذا القول للفقهاء الأربعة وبعض المحدثين

ويؤيد هذا رواية الشيخين عن جماعة من الصحابة لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد فقد أخرج البخاري حديث مرداس الأسلمي مع أنه لم يرو عنه سوى قيس بن أبي حازم و أخرج مسلم حديث ربيعة بن كعب الأسلمي مع أنه لم يرو عنه سوى أبي سلمة بن عبد الرحمن فعلى هذا فالقول المختار : أن يقال إذا كان الراوي الذي لم يرو عنه إلا راوٍ واحد صحابياً أو ممن خرج له الشيخان أو كان المنفرد عنه لا يروي إلا عن ثقة قبل و إلا فلا ومشى علي هذا الكثير من المحدثين الثقات حسب مذهبهم الخاص في هذه المسألة وهذا هو الراجح ، والله أعلم

ثامناً - قال السخاوي : ومما قيل إنه يفيد العدالة أن يروي عنه جماعة من الأجلة فهو عدل وهذه طريقة البزار في مسنده و جنح إليه ابن القطان في الكلام على حديث قطع السدر عن عبد الله بن أبي حبشي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ، من قطع سدره صوب الله رأسه في النار ،، يعني من سدر الحرم أخرجه أبو

داو رقم ٥٢٣٩ والنسائي ٢/٤٣/٢ والصحاح في مشكل الآثار ٢/١١٩/١٢٠ وغيرهم وهو حديث صحيح صححه الالباني حديث رقم ٦١٤ السلسلة الصحيحة من كتابه الوهم والإيهام ونقل هذا عنه الذهبي في ترجمة مالك بن الخير ثم قال : إن الجمهور على أن من كان من المشايخ وقد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح .^(١) لكن تعقبه ابن حجر بأن ما نسبته للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان نعم هذا حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث و الانتساب إليه.^(٢)

أقول : نسبة توثيق المجاهيل لابن القطان غير مطردة قال الشيخ مقبل الوادعي: ابن القطان ليس له قاعدة مطردة في هذا، فيحتمل أنه حسن حديث السدر لرواية الجماعة عن سعيد بن محمد بن جبير أو أنه ممن عرفت بيته ونسبه أو للأميرين جميعاً.

وهذا نص كلامه: (...وأما ابن عمه سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم فلا تعرف له حال، وإن كان قد روى عنه جماعة منهم: عثمان المذكور، وعبيد الله بن موهب، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم كلهم أخذ عنه هذا الحديث، ولا أعرف له من العلم غيره وإن كان معروف البيت والنسب. وله أخ اسمه عمر، وأخ ثان اسمه الحارث، يروي أيضاً عن أبيه، وثالث اسمه جبير بن محمد، يروي أيضاً عن أبيه فهم أربعة: سعيد وعمر والحارث وجبير، فالحديث من أجله حسن.)

أقول : ومما يؤيد ذلك أن ابن القطان يجهل كل من لم ينص عليه إمام عاصره قال الذهبي في "الميزان" (١/٥٥٦) في ترجمة حفص بن بغيل - بعد أن ذكر قول ابن القطان الفاسي فيه : لا يعرف له حال - قال : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير ، ففي "الصحيحين" من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ، ولا هم بمجاهيل .

والقول بأن رواية جماعة من العدول عن الراوي تعتبر تعديلاً له إذا لم يأتي بمنكر قد نصره الشيخ ناصر الألباني رحمه الله في تعليقه على تخريج فقه السنة و نقل قول ابن القطان الأنف و ذكر أنه جرى عليها الذهبي و ابن حجر في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلى توثيقهم قال ذلك الألباني في نقده لمن انتقد عليه توثيقه لهيثم بن عمران العبسي وقد وثقه ابن حبان وروى عنه خمسة .^(٣) وعلى كل فالقول أن هذا منهج للذهبي و ابن حجر فيه نظر يردده النقل السابق عن ابن حجر أما الذهبي ففي الموقظة قال : وقد اشتهر عن طوائف من المتأخرين إطلاق أسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يسمى مستوراً وسمي محله الصدق و يقال فيه : شيخ.^(١)

لكن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن به كما قال السخاوي.^(٢)

تاسعاً- و تثبت العدالة بتخريج من التزم الصحة في كتابة كالشيخين فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون على العدالة حتى يتبين في أحدهم جرح ينظر في أمره يقول الذهبي في الموقظة : الثقة من و ثقة كثير و لم يضعف و دونه من لم يوثق ولا ضعف فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك و إن صح له مثل الترمذي و ابن خزيمة فحيد أيضاً و إن صح له كالدارقطني و الحاكم فأقل أحواله حسن حديثه وقال في فصل : من أخرج له الشيخان على قسمين أحدهما : ما احتج به في الأصول و ثانيهما : من خرج له متابعة و شهادة واعتباراً فمن احتج به أو أحدهما و تكلم فيه فغالباً يكون الكلام فيه تعنتاً و الجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوي أيضاً و تارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار فهذا حديثه لا يترل عن مرتبة الحسن التي قد نسميها أدنى درجات الصحيح . فما في الكتاين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة فمن خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان بين .^(٣)

لكن أشير إلى أنه ليس كل من التزم الصحة يعتبر من خرج له ثقة على الإطلاق لأن بعضهم يتساهل كالحاكم و ابن خزيمة أحياناً و أقلهم ابن حبان في صحيحة . لكن يقال أن من خرج له فلان فهو حجة عنده إما بنفسه أو مع غيره و يبقى النظر في اعتبار توثيقه وتساهله والأصل أن التصحيح فرع التوثيق فما صحح له إلا وهو يوثقه فإن كان المصحح متساهلاً فالكثير من العلماء لا يعتبرون به ،

عاشراً- مما ذكر أنه تثبت به العدالة اختبار الأحوال، وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة. قاله الخطيب.^(٤) و ذكر أن مما يعرف به صحة خبر المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره على ضربين: الأول: ما يشترك في معرفته الخاصة و العامة وهو الصدق في بيعة و شرائه و أمانته في الودائع و أمانة الفرائض و تجنب المآثم

و الثاني : العلم بما يجب كونه عليه من الضبط و التيقظ و المعرفة بأداء الحديث و شرائطه و التحرز أن يدخل عليه ما لم يسمعه.^(٥) و ذكرت الضبط هنا نظراً لوجود تلازم لا ينفك بين العدالة والضبط في قبول الرواية فمن كان عدلاً ولا ضبط عنده لا تقبل روايته ومن كان ضابطاً وتم القدح في عدالته لا تقبل روايته

الحادي عشر- ومنهم من يرى ثبوت العدالة بعدم إدخال البخاري للرجل في كتابه التاريخ الكبير وكذا ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " قاله التهاني^(١) وأيده أبو غدة وزاد بعضهم كتباً أخرى في المجروحين ، والمسألة طويلة أفردت بالبحث والتأليف والصحيح أنه لا يُعتبر سكوت البخاري، وابن أبي حاتم عن توثيق الراوي وتضعيفه توثيقاً له ولا جرحاً فيه. ويوضح ذلك ما يلي:

أ — قول الحافظ ابن حجر في كلامه عن يزيد بن عبد الله بن مغفل: "قد ذكره البخاري في تاريخه فسماه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستور".^(٢)

ب — قول ابن أبي حاتم في بيان منهجه في كتابه (الجرح والتعديل): "... على أننا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى".^(٣)

قال الحافظ ابن كثير في ذكره لموسى بن جبير الأنصاري السلمي مولاهم: "وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا فهو مستور الحال".^(٤) وهذه المسألة خصصت ببحوث مطبوعة منها بحث للدكتور عذاب الحمش فأكتفي بما ذكرته

الثاني عشر: مما يستدل به على العدالة

سير روايات الراوي فالكثير على أنه إذا أمكن سير أحاديثه وتبين أنه موافق للثقات وأنه لم يرو المنكرات فهو مقبول الرواية ، وهذا هو الذي عليه عمل كثير من أهل العلم كما نص على ذلك الشيخ المَعْلَمِي عليه رحمة الله بالنسبة لابن معين والنسائي وغيرهما كما يقول ، ومعروف أن النسائي وابن معين ممن عُدَّ من المتشددين في الجرح والتعديل ، ومع ذلك فقد اكتفيا بالعدالة الظاهرة مع سير المرويات في توثيقهم للرواة.^(٥)

أقول : وهذه طريقة الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني في كتابه الكامل تجدها كثيرا في أحكامه ومثال ذلك ما ذكره في ترجمة خالد بن ميسرة فإنه لم ينقل فيه توثيقا عن الأئمة وأورد له حديثا ثم قال: وهو عندي صدوق فإني لم أر له حديثا منكرا^(٦)

وهذا يدل على أن ابن عدي سير رواياته وحكم عليه بناء عليها أما النسائي ففعل من أمثلة ذلك توثيقه لعمران بن نافع ، روى عن حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك ، روى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج ، قال النسائي: ثقة . وذكره ابن حبان في "الثقات".^(١)

روى له النسائي حديثاً واحداً ، رواه من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير أن عمران بن نافع حدثه عن حفص بن عبيد الله عن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال : " من احتسب ثلاثة من صلبه دخل الجنة " . قالت امرأة : أو اثنان ؟ قال : " أو اثنان " . قالت المرأة بعد ذلك : يا ليتني قلت : أو واحد^(٢)

قال الذهبي في "الميزان" : لا يعرف ... لكن وثقه النسائي ا.هـ^(٣) فهذا الراوي لم يذكر له إلا الحديث الذي تقدم ذكره ، ولم يذكر أنه روى عن أحد سوى حفص بن عبيد الله ، ولا روى عنه غير بكير - فيما وقفت عليه - ، وقد ذكره البخاري في "تاريخه" وابن أبي حاتم وسكتا عليه وقال ابن حجر : مقبول .^(٤)

فمثله فيه جهالة ، ولكن لعل تقوية النسائي له من أجل رواية بكير بن الأشج عنه ، وقد قال أحمد بن صالح : شيخ بكير ثقات ، وأيضا الخبر الذي رواه قد جاء من طرق أخرى صحيحة ، والله أعلم .

أما ابن معين فكثيرا ما يسأل عن حديث راو فيقول : ثقة فكأنه حكم بتوثيقه لتتبعه لحديثه انظر مثلاً :

أما ابن عدي فواضح ذلك كثيرا في منهجه من خلال كلامه علي الرواه في كتابه الكامل وهذا مبسوط في ثنايا الكتاب
الثالث عشر: مسألة: تعديل المبهم :-

إذا عدل إمام من الأئمة راوياً من غير أن يعين اسمه بل أجمعه كأن يقول حدثني الثقة فهل يقبل هذا التوثيق : فيه خلاف.

الجمهور : على أن مثل هذا التعديل لا يكفي بل لابد من أن يعين المعدل وبهذا قطع الخطيب و ابن الصباغ و الماوردي . لأنه قد يكون عند غيره غير ثقة وقيل: إن هذا التعديل كاف وهذا نقل عن أبي حنيفة وهو يجري على قول من يحتج بالمرسل من أجل أن المرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه

وقيل: إن كان القائل من العلماء المجتهدين فيكفي مثل هذا التعديل في حق من يقلد هذا الإمام المجتهد كقول الشافعي كثيراً و كذلك مالك " حدثني الثقة " لكن الصحيح القول الأول لأنه لا يلزم من تعديله أن يكون عند غيره كذلك فلو أنه سماه لربما عرف بغير العدالة و يكون هو انفراد بتوثيقه كما وقع للشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي فقد قال النووي : إنه لم يوثقه غيره وهو ضعيف باتفاق المحدثين ، ولأن ترك تسميته ريبة توقع التردد في قبول حديثه

مسألة: إذا عمل العالم وفق حديث أو أفق بمقتضاه فلا يعد ذلك تصحيحاً للحديث ولا تعديلاً لرواته لاحتمال أن يكون لديه دليل آخر نحو هذا الحديث أو يكون ذلك احتياطاً و كذلك إذا خالف عالم حديثاً فلا يعد ذلك قدحاً في رواته أو في صحته لاحتمال أن يكون عدل عنه لمعارض أرجح عنده مثل ما وقع للإمام مالك رحمه الله لم يعمل بحديث الخيار مع أنه رواه في الموطأ بإسناد صحيح حيث ذكر أن عمل أهل المدينة بخلافه. ^(١)

العدالة والضبط

بين العدالة والضبط ارتباط كبير فبهما يوثق الراوي والخلل في الضبط من أقوى الدواعي للكلام في الراوي ولذلك سأذكر نبذة عن الضبط وأقسامه وكيف يعرف

تعريف الضبط:

الضبط: هو لزوم الشيء وحبسه، يقال : ضبط الشيء وضبط عليه يضبطه ضبطاً ويقال : فلان لا يضبط عمله إذا عجز عن ولاية ما ضبطه ورجل ضابط : قوي في عمله. ^(٢)

والمعنى المراد عند المحدثين : هو أن يضبط الراوي سماعه ضبطاً لا يتردد فيه ويفهمه فهماً لا يلتبس عليه ، ويثبت على هذا من وقت السماع إلى وقت الأداء . وليس معنى هذا ألا يخطئ أبداً فإن هذا أمر محال بل المراد أن يقل خطؤه وأن لا يكون مغفلاً. قال الشافعي في معرض كلامه على شروط قبول الحديث (أن

يكون عاقلاً لما يحدث به ، علماً بما يحيل من معاني الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث بع على المعنى لأنه إذا أحدث به على المعنى وهو عالم بما يحيل معناه ما لم يرد لعله يحل الحلال إلى الحرام وإذا أداه بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظاً إن حدث من حفظه (٣) وقال ابن الصالح : (الحافظ من كان متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابته إن حدث من كتابة ، ، إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم) (٣) .

وقال ابن الصلاح : الحافظ من كان متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابته إن حدث من كتابته ، وإن يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني (١) .

وقال الجرجاني: أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل ، ولا ساه ، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء . (٢) .

وقال ابن حزم : يجب قبول نذارة العدل النافر للتفقه في الدين ، فإذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقه فيه أو ضابطاً له بكتابة وجب قبول نذارته ، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط لكتابته فلم يتفقه فيما نذر التفقه فيه ، وإذا لم يتفقه ممن أمرنا بقبول نذارته ، ومن جهلنا حاله فلم ندري أهو فاسق أم عدل وغافل هو أم حافظ أو ضابط ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصبح عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه ، فليزمننا حينئذ قبول نذارته أو ثبت عندنا جرحته أو قال حفظه وضبطه فليزمننا إطراح خبره. (٣)

الضبط نوعان : ضبط صدر وضبط كتاب :

الأول ضبط صدر : وهو أن يحفظ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء والمقصود أن يكون حفظه لما سمعه يرجح على عدم حفظه وذكره له أرجح من سهوه فلا يضر طروء النسيان والسهو والوهم أحياناً فهو أمر طبيعي ، ولكن

إذا كثر نسيان الراوي ضره ذلك ولذا فإن المحدثين كانوا يتعاهدون حفظهم حتى لا يطرأ عليه نسيان أو وهم ولهم في ذلك طرق متعددة منها :

١- المذاكرة : بان يجلس اثنان أو أكثر ويتذاكروا حفظهم عن الشيوخ قال علي رضي الله عنه :تذاكروا الحديث فإنكم إلا تفعلوا يندرس^(٤). وقال أبو سعيد الخدري : (تذاكروا الحديث فإن مذاكرة الحديث تميج الحديث)^(٢٢) وقال عطاء : (كنا نكون عند جابر بن عبد الله فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه ، فكان أبو الزبير من أحفظنا للحديث) ، وكان الإمام أحمد وأبو زرعه يتذاكران الحديث^(٢٣).

٢- كثرة التكرار بأن يجلس واحد ويراجع أصوله ويكرر القراءة مره بعد مره ليستظهر حفظه ويثبتته في الذاكرة قال أبو هريرة (إني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء فثلث أنام وثلث أقوم وثلث أتذاكر أحاديث الرسول ﷺ)^(٢٤).

وقال أبو نعيم (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن حافظ له أمين عليه عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدراسته وتكريره حتى يستقر له حفظه)^(٢٥) والأعمش كان إذا سمع الحديث يأتي إلى جارية له فيرده عليها فتقول وما دخلي أنا فيقول أني أردت أن أحفظ .

٣-العرض على الشيوخ والأقران وهذا غير العرض لاعتماد الرواية بعد السماع فإذا سمع الراوي الحديث فإنه يعرضه على من يحفظونه ويكرره على مسامعهم لاستظهار حفظه وزيادة ضبطه للحديث ، قال الأعمش (كان إبراهيم صير في الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيت به فعرضته عليه^(٤))

٤- كثرة التحديث : قال إسماعيل بن رجاء (كنا نجتمع الصبيان فنحدثهم) وقال الأعمش (كان إسماعيل بن رجاء يجمع صبيان الكتاب يحدثهم يتحفظ بذلك)^(٥)

الثاني : ضبط الكتاب : وهو صيانتة لديه منذ سمعه وكتبه وصححه إلى أن يؤدي منه وضابط كتابه هو الذي يحافظ عليه ويصونه من التحريف والتبديل ومن أن يتطرق إليه تغيير من حيث سماعه إلى حين أدائه ^(٦) وبين العلماء بأن ضباط الكتاب يكون من جهتين .

الأولى : الضبط عند الكتابة : فهناك أسلوب للكتابة يجب أن يراعيه الكاتب حتى تكون كتابته معتبرة منها :

- أن يكون الكتاب مأخوذاً من أصل صحيح .
- أن يعرض الكتاب على الشيخ بعد النسخ أو الإملاء حتى لا يقع فيه سقط أو وهم ، قال هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : (كتبت ؟ فأقول : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ قلت : لا ، قال : لم تكتب ، وقال غندر : لزممت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئاً ، وكنت إذا كتبت عنه عرضت عليه ، والمعنى أن يقابل فرعه بأصل صحيح وكذلك ينبغي العناية بالنقط والشكل وضبط الأسماء وإلحاق السقط ويسمى التخريج ^(١) .

كيف يعرف الضبط :

أ — بامتحان الراوي كما وقع للبخاري مع أهل بغداد ^(٢) ، ومنه الاختبار غير المباشر : وذلك في أوقات متفرقة وربما متباعدة ، قال أبو الزعزعة ^(٣) كاتب مروان بن الحكم : إن مروان دعا أبا هريرة ، وأقعدني خلف السرير وجعل يسأله وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول دعاه وأقعده وجلس وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك فما زاد ولا أنقص ولا قدم ولا أخر ^(٤) . وقال عمارة بن القعقاع : قال لي إبراهيم حدثني عن أبي زرعه ، فإني سألته عن حديث ثم سألته عنه بعد سنتين فما أحرم منه حرفاً ^(٥) .

وهذا كله يظهر مدى اهتمام العلماء بضبط حديث النبي ﷺ ، واختبار الضبط حيناً بعد حين حتى يستمروا بحكمهم عليه ، أو يغيروا ذلك حسب المستجدات على ضبطه .

ثانياً : عرض حديثه على الضابطين من أمثاله :

قال ابن الصلاح : (يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدت رواياته موافقة لها من حيث المعنى لمروياتهم أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبناً ، وإن وجدنا كثير المخالفة لهم ، عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه ^(٢٦) .

ويحصل اختلال الضبط في أحاديث الرواة في عدة أمور :

أولاً : كثرة الخطأ : قال ابن حبان : من كثر خطؤه وفحش وكان يقلب صوابه استحق الترك من أجله وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح استحق الترك ... وقال : ويظهر كثرة خطئه من اعتبار روايته ، مع غيره ، فإذا تبين الاعتبار أن الخطأ غالب على رواياته ترك حديثه ، وإن كان عدلاً ، لاشتراط العدالة والضبط معاً في الراوي ، وكذلك من كان سبيله الإصرار على الخطأ فقد ورد عن ابن مبارك وأحمد والحميدي وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على روايته لذلك سقطت روايته ولم يكتب عنه خاصة إذا ظهر منه ذلك على جهة العناد .

وقال ابن حبان أيضاً ومن سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ وهو لا يعلم ، ثم بين له وعلم ، فلم يرجع عنه ، وتماذى في روايته في ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مره ومن كان هكذا كان كذاباً ومن يصح عليه الكذب استحق الترك. ^(٢٧)

ثانياً : الإختلاط :

قال ابن حبان : فمن أختلطوا في آخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا وحدثوا كيف شاءوا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز فاستحقوا الترك ^(٢٨) .

ثالثاً : الوهم : وهم في الشيء : إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره وأوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتابة إذا أسقطت منه شيئاً ووهم يوهم وهماً (بالتحريك) إذا غلط ^(٢٩) .

قال الإمام مسلم: فإن كان المؤدي جاء بخبر عن رسول الله ﷺ بالتوهم قد أزال معنى الخير بتوهمه عن الجهة التي قال بنقصان فيه أو زيادة حتى يصير قائلًا على رسول الله ﷺ كمن لا يعلم ، لم يؤمن عليه الدخول بما صح به الخير عن رسول الله ﷺ (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (٣)

لأن عليه أن يعلم أن عمد التوهم في خبر النبي ﷺ محرم .

فإذا علم ذلك ثم لم يتحاش فعله فقد دخل باب تعمد الكذب ، فإن كان لم يعلم تحريم ذلك فهو جاهل لما يجب عليه والواجب عليه تعلم تحريمه والانزجار عن فعله (٤)

رابعاً: التلقين : وهو في اللغة التفهيم : وفي العرف إلقاء كلام إلى الآخرين في الحديث إسناداً أو متناً، فإن بادر إلى التحدث بذلك ولو مره وهو أن يلقي الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه فلا يقبل لدلاته على مجازفته وعدم تثبته وسقوط الوثوق بالمتصف به وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ فلا يقبل حديثه (٣٠) ، قال الحميدي (ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه ، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً وأما ما عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن) (٣١) .

خامساً: كثرة المخالفة : ولا يقبل من كثر الشذوذ في حديثه أي المخالفات والمناكير أي التفرد الذي لا يحتمل منه ، جاء عن شعبه أنه قال (لا يحيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ) (٣٢)

أما إذا كان يحتمل تفرد فحديثه مقبول قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

(وحكم أهل العلم الذي نعرف مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رواه وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، إذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً عند أصحابه قبلت زيادته) .

وهذه هي زيادة الثقة وقال : (ومن الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا عن حديثهم وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكن توافقها فإن كان الأغلب من حديثه كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله ^(٣٣) .

قال ابن حجر: ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد أو بدمج موقوف بموقوف فمدرج المتن ، أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب . أو بزيادة فالزيد في متصل الأسانيد أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب ، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف والحرف ^(٣٤) .

وختاماً هذا ما تيسر جمعه في هذا الموضوع وأسأل الله أن ينفعني به ومن قرأه صلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

فهرس المصادر والمراجع

- الإجماع شرح المنهاج لتقي الدين علي السبكي تحقيق : شعبان اسماعيل ط: مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. محمد ناصر الدين الألباني. (٩) أجزاء. ط ٢. بيروت: المكتب الإسلامي. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإضافة دراسات حديثه" د. محمد عمر بازمول ط: دار الهجرة ، مكة
- التاريخ الكبير المؤلف : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي الناشر : دار الفكر تحقيق : السيد هاشم الندوي
- تذكرة الحفاظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي الحقيق: سامي بن محمد سلامة الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح تأليف: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٧٢٥ - ٨٠٦ هـ دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م
- تمام المنة في التعليق على فقه السنة المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)
- التمييز المؤلف: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.
- التنكيل للمعلمي ط: دار الافتاء المملكة العربية السعودية
- تهذيب التهذيب تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ ط: الهندية .
- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري للدكتور رفعت فوزي ط: القاهرة
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعائي الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد
- الثقات المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ واما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الي ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله انظر شرح النخبة ١٥٦/١٥٧
- جامع الأصول في أحاديث الرسول المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق: عبد القادر الأرئوط الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان الطبعة: الأولى

- الجامع الصحيح المختصر المؤلف : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي الناشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ تحقيق : د. مصطفى ديب البغا
- الجرح والتعديل أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند
- ديوان الصغفاء والمتروكين ، للإمام الذهبي ت : الأنصاري . ط: بيروت
- الرسالة المؤلف : الإمام الحجة محمد بن إدريس الشافعي المحقق : أحمد محمد شاكر
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد ، ت : زياد منصور .،
- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية،
- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١ ، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤ ، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن هزام الدارمي. ط ١. تحقيق: مصطفى ديب البغا. بيروت: دار القلم. ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- سنن النسائي (المجتبى) لإمام أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح ابو غده، ط: مكتب المطبوعات، حلب، الطبعة الثانية.
- سير أعلام النبلاء المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط
- سير أعلام النبلاء. أحمد بن عثمان الذهبي. ط ١١. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي

- الصحاح في اللغة المؤلف : الجوهري مصدر الكتاب : موقع الوراق
- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي المحقق: عبد المعطي أمين قلججي الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث المؤلف : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الناشر : دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ
- قواعد التحديث المؤلف : العلامة جمال الدين القاسمي ط: دمشق
- الكامل في ضعفاء الرجال المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
- كتاب السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي. ١٠ ج . ط١. حيدر آباد: مطبعة مجلس المعارف الإسلامية. ١٣٤٦
- الكفاية في علم الرواية المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة تحقيق:أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني
- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة-١٤١٤ هـ
- المجروحين من الخدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان المؤلف : الياضي مصدر الكتاب : موقع الوراق

- المستدرك على الصحيحين المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس المكتبة العلمية - بيروت
- معرفة علوم الحديث معرفة علوم الحديث المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ
- الموقظة في علم مصطلح الحديث المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود الناشر دار الكتب العلمية سنة النشر ١٩٩٥ مكان النشر بيروت الناشر: المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩ هـ
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة: الطبعة الأولى الناشر: مطبعة سفير بالرياض عام (١٤٢٢ هـ)
- النكت على كتاب ابن الصلاح المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م

• النهاية في الفتن والملاحم المؤلف : ابن كثير مصدر الكتاب : موقع الوراق

الهوامش والإحالات :

- (١) لسان العرب (١١/٤٣٠)
- (٢) المصباح المنير (٢/٣٩٧)
- (٣) جامع الأصول (١/١٢٦)
- (٤) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٩٠) توضيح الأفكار (٢/٢٨٣)
- (٥) صحيح البخاري (١/٤٧٤) رقم الحديث ٧٦٥٢ (١٠) كتاب الأذان (٩٩) باب
الجهر في المغرب وانظر حديث رقم ٣٠٥٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤
- (٦) جبير بن المطعم بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي ، صحابي عارف بالأنساب توفي سنه
ثمان أو تسع وخمسين انظر تقريب التهذيب ٨٧/١ وانظر تهذيب التهذيب وغيره
- ٣- فتح الباري (٨/١٨١)
- ٤- الكفاية ص ١٣٦
- ٥- شرح النخبة ص ٥٣
- (٤) فتح المغيث (١/٢٩١)
- (٥) المرجع السابق
- (١) الرسالة (١/٣٧١) وانظر الرسالة ص ٣٧١ والروض الباسم ص ٢٧
- (٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٤٩)
- (٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (٥٣)
- (٤) خربة : الخربة والخرب : الفساد في الدين ، لسان العرب ١١٢٢/٢ دار المعارف
- (٥) الكفاية (٧٩)
- (١) الكامل لابن عدي (١/٩٢)
- (٢) كتاب المجروحين (١/٧٩)
- (٣) كتاب المجروحين (١/٧٦ ، ٧٧)
- (٤) ميزان الاعتدال (٣/١٤١)
- (٥) الكفاية (٧٩)
- (٦) المرجع السابق انظر الرسالة للشافعي ص ٣٧١ والروض الباسم ص ٢٧
- (٧) انظر الرسالة للشافعي ص ٣٧١
- (١) الجرح والتعديل (٢/٢٦)
- (٧) وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة مخصص بصدر الإسلام (القرون المفصلة) انظر
الإجماع شرح
(٢/٣٢١)

- (١) حديث كل مولود يولد علي الفطرة أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه كتاب ٢٣ باب ٩٣/٨٠ ك ٦٥ سورة ٣٠ ك ٨٢ ب ٣ مسلم كتاب ٤٦ حديث ٢٢ - ٢٥ و أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم
- (٢) أخرجه أبو داود (٢٧٤/٢) ح: ٢٣٤٣ والترمذي في سننه (٧٥/٣) والنسائي (١٣١/٤) والحاكم (٥٨٦/١) كلهم من طريق سماك عن عكرمة ورواية سماك عن عكرمة مضطربة ضعفها العلماء ثم ان الحديث فيه اختلاف فقد رواه أبو داود مرسلًا والحديث صححه الحاكم وضعفه الألباني في الإرواء (١٥/٤)
- (٣) توضيح الافكار بتصرف ١٨١ وانظر هذه المسألة بتوسع في كتاب الاضافه دراسات حديثه دكتور محمد عمر بازمول
- (١) نقلاً عن توثيق السنة في القرن الثاني الهجري للدكتور رفعت فوزي ص ١٢٩ .
- (٢) هو الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري ، توفي سنة (٥١٤ هـ).
- المنتظم ٢٢٠/٩ - ٢٢١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٤/١٩ - ٤٢٦ ، ومراة الجنان ١٦٠/٣ .
- (٣) ينظر : الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير اليماني (٢٨/١) .

- (١) التقييد والإيضاح للعراقي (١٣٩/١)
- (٢) فتح المغيث (٢٩٧/١)
- (٣) الروض الباسم لابن الوزير (٩٤/٢)
- (١) يراجع فتح المغيث للسخاوي (٢٩٧/١) والتقييد والإيضاح للعراقي (١٣٨)
- (٢) الثقات (١٣/١)
- (٣) التنكيل للمعلمي (١٥٣/١)
- (١) الكفاية (٨٩)
- (٢) والمراد بقول شعبة انه كان كذابا أي كثير الخطأ
- (٣) شرح علل الترمذي (١٧٢/١)
- (٤) انظر الضعفاء للعقيلي
- (١) والدليل علي ميل الشيخين البخاري ومسلم انهما أخرجا لجماعة ما اطلعنا فيهم علي جرح ولا توثيق فهو يحتج بهم لأن الشيخين احتجاهم الكتابين بالصحيحين ولأن الدهماء أطبقت علي تسمية فتح المغيث ٢٧٨/١
- (٢) شرح علل الترمذي (١٧٢/١)
- (٣) نقل ذلك ابن رجب في شرح العلل ، ص ٨٠

- (٦) شرح العلل لابن رجب ، ص ٨٠ - ٨١ .
- (٧) المرجع السابق ، ص ٨١ .
- (٨) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٣١٣)٠١ .
- (٩) شرح العلل لابن رجب ، ص ٨٢ .
- (١٠) الجرح والتعديل (٣٦/٢) ، ونقله ابن رجب في العلل .
- (١١) الجرح والتعديل (٤٦/٢) ، وشرح العلل ، ص ٨٢ .
- (١٢) انظر : سؤالات أبي داود للإمام أحمد ، ت : زياد منصور ، ص ١٩٨ ، رقم ١٣٧ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، رقم ٤٦٩ .
- (١٤) المرجع السابق ، ص ٣٣٨ ، رقم ٥٠٣ .
- (١٥) بتصرف من شرح العلل لابن رجب ، ص ٧٩ ، ٨٠ .
- (١٦) يشكل على هذا أنه قال : لو لم أرو عن ثقة ما حدثكم إلا عن نفر يسير ، ولعل مراده الثقة المتقن ولذا قال السخاوي : وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك . وكذا يحمل ما روي عن يحيى بن القطان نحوه . انظر : فتح المغيـث للسخاوي (٤٢/٢) .
- (١٧) تهذيب التهذيب (٨٨/١) ، ط : الهندية .
- (١٨) تهذيب التهذيب (٨٩/١) .
- (١٩) توضيح الأفكار ، (١٨٧/٢) .
- (٢٠) ديوان الضعفاء والمتروكين ، ص ٤٧٨ ، ت : الأنصاري .
- (١) فتح المغيـث للسخاوي (٣٢٠/١) بتصرف
- (١) ميزان الاعتدال (٤٢٦/٣)
- (٢) فتح المغيـث (٢٩٧/١)
- (٣) تمام المنة في تخريج فقه السنة ص ٢٠٤
- (١) الموقظة للذهبي ص ٧٨
- (٢) فتح المغيـث (٥٠/٢ ، ٥١)
- (٣) الموقظة الموضع السابق
- (٤) الكفاية للخطيب البغدادي (١٤١)
- (٥) المرجع السابق
- (١) قواعد التحديث (٢٨٦)
- (٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٦٩/٢)
- (٣) الجرح والتعديل (٣٨/٢)
- (٤) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١)

- (٥) طبع في الاردن في الثنائيات وهو كتاب متوسط الحجم
 (٦) التنكيل للمعلمي (١٠١/١)
 (٧) الكامل لابن عدي (٢١/٣)
 (١) انظر: تهذيب التهذيب (١٢٦/٨) والثقات لابن حبان (٢٤٢/٧)
 (٢) سنن النسائي (٣٢٣/٤)
 (٣) ميزان الاعتدال (٢٤٤/٣)
 (٤) التاريخ الكبير (٤٢١/٦) الجرح والتعديل (٣٠٦/٦) التقريب
 (١) يراجع جامع الأصول (١٢١/١)
 (٢) الصحاح (٤٠٥/١)
 (٣) الرسالة للشافعي ص ٣٧٢/٣٧٠ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله
 (١) علوم الحديث لابن صلاح ص ٥٠
 (٢) علوم الحديث لابن صلاح ص ٥٠ راجع الفصل في الملل والنحل تاريخ تدوين
 الحديث ص ١٢٥
 (٣) راجع الفصل في الملل والنحل تاريخ تدوين الحديث ص ١٢٥
 (٤) سنن الدرامي (١ / ١٥٠)
 (٥) مستدرک الحاكم (١٧٣/١)
 (١) تذكره الحافظ للذهبي (٤٣١/٢)
 (٢) سنن الدرامي (٨٢/١)
 (٢٤) المرجع السابق
 (٢٥) الكفاية (٢٥٦)
 (٤) سنن الدرامي ٨٢/١
 (٥) سنن الدرامي
 (٦) الكفاية (٢٥٦)
 (٢٦) مصطلح الحديث للأدهل ص ١٠٥
 (٢) الكفاية (ص ٢٣٧) هذه قصه طويلة ومشهوره ومعلومه عند طلاب الحديث وذكرها
 تطويل بدون فائده
 (٣) التهذيب لابن حجر (٩٧/٩) ابو الزعزعه
 (٤) مستدرک الحاكم (٥٨٣/٣)
 (٥) العلم لابي حيشمه (ص ١٢٢)
 (٦) علوم الحديث ص ٥٠

(٢٧) المجروحين (١ / ٧٥-٧٧) . وانظر الكفاية ص ٢٢٨ وشرح العلل ١ / ١٠٩
(٢٨) الكفاية : ص ٢٣٥
(٢٩) المجروحين لأبن حبان (١ / ٦٨)
(٣) التميز للامام مسلم (١٣٢)
(٤) النهاية لابن كثير (٥ / ٢٣٤)
(٥) الكفاية (٣٣)
(١) الكفاية (٢٤)
(٣٣) مقدمة لصحيح مسلم (١ / ٧)
(٣٤) نزهة النظر (٤٦)